

Distr.: General
28 April 2004
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم أعمال مجلس الأمن عن شهر آذار/مارس ٢٠٠٤ خلال رئاسة فرنسا للمجلس (انظر المرفق). وقد تم إعداد هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي بعد التشاور مع أعضاء المجلس الآخرين. وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جان - مارك دي لا سابلير



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة فرنسا (آذار/مارس ٢٠٠٤)

مقدمة

خلال رئاسة السيد جان - مارك دي لا سابلير، الممثل الدائم لفرنسا، نظر مجلس الأمن في كثير من البنود المدرجة على جدول أعماله (البوسنة والهرسك، وبلجنة مكافحة الإرهاب، والعراق، وهايي، والشرق الأوسط، وأفغانستان). وأولى عناية كبيرة للقضايا الأفريقية (إثيوبيا وإريتريا، وليبيريا، وبوروندي، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار)، وذلك خاصة خلال الجلسة العلنية المعقودة في ٢٤ آذار/مارس بشأن القضايا عبر الحدودية في غرب أفريقيا والتي رأسها وزير التعاون والفرانكفونية الفرنسي.

ونظرا لوجود العديد من الأزمات واندلاع أعمال العنف، اضطر المجلس إلى عقد جلسات عاجلة بشأن قضايا الإرهاب (هجمات مدريد التي وقعت في ١١ آذار/مارس)، وفلسطين وكوسوفو.

وفي آذار/مارس، عقد مجلس الأمن ٢٠ جلسة علنية و ١٥ جلسة مشاورات مغلقة. واتخذ ثمانية قرارات (١٥٣٠) (٢٠٠٤) إلى ١٥٣٧ (٢٠٠٤)) وأصدر أربعة بيانات رئاسية. كما أدلى الرئيس بسبعة بيانات للصحافة باسم المجلس. وعقد المجلس أيضا جلستين خاصتين مع البلدان المساهمة بقوات.

ونشرت الرئاسة الفرنسية يوميا في موقعها على الإنترنت (www.un.int/france) برنامج عمل المجلس وعروض موجزة لأنشطته.

أفريقيا

بوروندي

في ٢٢ آذار/مارس، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها السيد مبروز صدري، رئيس بعثة الأمم المتحدة للتقييم التي أوفدها الأمين العام مؤخرا إلى بوروندي. وأطلع السيد صدري أعضاء المجلس على آخر التطورات على الصعيد السياسي وفيما يخص تنفيذ عملية السلام الوارد بياؤها في اتفاق أروشا. وقدم تفاصيل استنتاجات البعثة المتعددة التخصصات التي اجتمعت مع كافة الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وأشار إلى أن قوات التحرير الوطنية بقيادة أغاثون رواسا موجودة بأعداد صغيرة في بوجمورا الريفية وتواصل أعمال القتال.

وعلى الرغم من قيام الاتحاد الأفريقي والبعثة الأفريقية في بوروندي بدور رئيسي في إعادة السلام، فإن الوحدات تشكو حاليا من نقص الموارد المالية والسوقية. وستجرى الانتخابات في غضون أقل من ثمانية أشهر، حسب الآجال التي ينص عليها اتفاق أروشا.

وبالتالي، توصي الأمانة العامة بنشر عملية متعددة الجنسيات لحفظ السلام للمساعدة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي تنظيم العملية الانتخابية.

وأحاط أعضاء المجلس علماً بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام وأيد معظمهم فكرة نشر عملية لحفظ السلام في بوروندي في أقرب وقت ممكن.

واتفقوا على إصدار بيان للصحافة في هذا الصدد (انظر الضميمة).

كوت ديفوار

في ٢٦ آذار/مارس، عرض ممثل إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة تقريراً موجزاً عن المظاهرة التي وقعت في أبيدجان يوم ٢٥ آذار/مارس وأسفرت عن مقتل ٢٧ شخصاً على الأقل. وذكر أن القوات الجديدة أعلنت وقف جميع أشكال التعاون مع الجيش الوطني الإيفواري.

وفي أعقاب البيان الذي أدلى به الأمين العام، اتفق أعضاء المجلس على إصدار بيان للصحافة بشأن هذه المسألة (انظر الضميمة).

وخلال المشاورات المعقودة في ٣١ آذار/مارس، قدم السيد جان - ماري غيهينو، وكيل الأمين العام، إحاطة للمجلس بشأن الحالة في كوت ديفوار. ففي أعقاب الأحداث التي وقعت يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، قررت الحكومة إنشاء لجنة وطنية للتحقيق. ومن الضروري إجراء تحقيق أوسع نطاقاً يمكن أن يأخذ شكل لجنة دولية يتم إنشاؤها تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وقد قام السيد ألبرت تفيدجيري، الممثل الخاص للأمين العام، بزيارة إلى أكرا في ٢٩ آذار/مارس، واجتمع مع الرئيس كوفور لدراسة مختلف الخيارات بغية التشجيع على اتخاذ مبادرة سياسية.

وأكد وكيل الأمين العام أن إدارة عمليات حفظ السلام مستعدة للمضي قدماً في الخطط التي قررها مجلس الأمن لنشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

إثيوبيا وإريتريا

عقب جلسة خاصة عُقدت في ١٠ آذار/مارس مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، استمع أعضاء المجلس في ١١ آذار/مارس، إلى إحاطة قدمها السيد ليغوايلا جوزيف ليغوايلا، الممثل الخاص للأمين العام، بشأن الحالة في إثيوبيا وإريتريا.

وأكد الممثل الخاص أن الوضع في المنطقة الأمنية المؤقتة لا يزال مستقراً ولكنه هش، وأن تصعيد التوتر قد يؤدي إلى استئناف أعمال القتال.

وذكر أن السبب الرئيسي للجمود الحالي هو عدم إحراز تقدم في تنفيذ قرار لجنة الحدود بسبب رفض إثيوبيا لأجزاء هامة منه. وبالنسبة للجانب الإريتري، تواجه البعثة قيوداً متزايدة على حرية الحركة في المناطق المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة، والتقدم الوحيد هو الاجتماعات الأولى التي عقدها لجنة التنسيق العسكرية على مستوى القطاعات.

وارتأى الممثل الخاص أن من المهم تذكير الطرفين بأن هدف البعثة لم يكن قط يتمثل في دعم الوضع القائم إلى ما لا نهاية. أما الغرض من مهمة المبعوث الخاص للأمين العام فهو تشجيع الحوار بين الطرفين، ولذلك ينبغي أن تحظى هذه المهمة بدعم المجتمع الدولي. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لعمل البعثة وللسيد لويد أكسوورثي، المبعوث الخاص، في قيامه بمهمة المساعي الحميدة لتيسير تنفيذ اتفاق الجزائر وقرار لجنة الحدود. واتفقوا على مشروع قرار يخاطب الطرفين بلهجة حازمة ويمدد ولاية البعثة حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، اعتمده مجلس الأمن في ١٢ آذار/مارس بوصفه القرار ١٥٣١ (٢٠٠٤).

ليبيريا

في ١٢ آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤) الذي يجمد الأصول المالية للرئيس السابق تيلور ومقربيه. وفي ٢٩ آذار/مارس، استمع أعضاء المجلس إلى عرض لآخر تقرير من الأمين العام، قدمه وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وشدد وكيل الأمين العام على أن قدرا هاما من التقدم قد أحرز نتيجة لنشر وحدات من عدة بلدان. وأصبح قوام البعثة ٠٠٠ ١٤ فرد وسيكتمل نشرها في نيسان/أبريل. وأشار إلى أنه يجري احترام وقف إطلاق النار في منروفيا، على الرغم من المضايقات التي يتعرض لها المدنيون من جانب عناصر جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية. وذكر أن استئناف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وإشراك الجماعات المسلحة في العملية السياسية يتطلبان كثيرا من العناية. وينبغي هئية الظروف الأمنية المناسبة للبدء في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وقد أعلنت تبرعات مجموعها ١١ مليون دولار للصندوق الاستماني الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما يخص قطاع الأمن، يتألف عنصر الشرطة المدنية التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من ٥١٨ فردا وسيصل قوامه إلى ١١١٥ فردا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛ وقد تم تدريب ٣٠٠ ضابط شرطة ليبري. ومن المنتظر أيضا أن تبدأ إعادة تشكيل القوات المسلحة، وستوفد الولايات المتحدة قريبا بعثة تقييم. وبالنسبة للجانب الإنساني، تحسن وصول الوكالات، ولكنها لا تزال تنتظر فتح مناطق معينة لكي تصل إلى ٢٥٠ ٠٠٠ مشرد و٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ عائدين من سيراليون. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم الهام المحرز صوب تحسين الأمن في ليبيريا. ولاحظوا أنه لا يزال ثمة الكثير مما يتعين القيام به، ولا سيما بخصوص برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن الذي يشكل أكبر التحديات في المرحلة المقبلة. وأكدوا ضرورة اضطلاع المانحين بمسؤولياتهم والحاجة إلى التعاون الإقليمي بين بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. كما أشعاروا إلى أنه من المفروض أن تشجع زيادة الاستقرار في البلد، الحكومة على بسط سلطة الدولة في كافة أنحاء ليبيريا.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في إطار البند المعنون "مسائل أخرى"، استمع أعضاء المجلس، في ٢ آذار/مارس، إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام بشأن التطورات الأخيرة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقدم وكيل الأمين العام معلومات عن أعمال العنف التي قامت بها الجماعات المسلحة في مقاطعة إيتوري. ففي ١٢ شباط/فبراير، تعرضت قافلة تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى هجوم في كاتوتو قُتل خلاله مراقب عسكري من كينيا. وتطرق إلى الهجمات الأخيرة التي استهدفت معسكر المشردين داخليا وأفضت أيضا إلى فرار زهاء ٥٠٠ شخص إلى مناطق أخرى من المدينة هي الهجمات التي شنتها الميليشيات التي أصبحت منقسمة إلى فصائلين من اتحاد الوطنيين الكونغوليين. كما أشار إلى أن تحالفا ميليشيا ليندو واتحاد الوطنيين الكونغوليين هو المسؤول، فيما يبدو، عن المذبحة التي جرت في كانون الثاني/يناير في غوبو وكانت نتيجتها اختفاء ما يزيد على ٢٠٠ شخص.

ونتيجة لتلك الهجمات وتدهور الوضع الأمني العام في المنطقة، قام كل من السيد وليام ليسبي سوينغ، الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة بزيارة إلى بونيا يومي ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير لإجراء مشاورات عاجلة مع اللواء التابع للبعثة في إيتوري وكذلك مع العنصر المدني هناك. وأفضت المناقشة إلى الإجماع على ضرورة معالجة الوضع في إيتوري عن طريق نهج سياسي وعسكري حازم. وسيجري الأخذ بسياسة "عدم التسامح" وصدرت تعليمات إلى لواء إيتوري لكي يجرّد من السلاح جميع الميليشيات الموجودة خارج المعسكرات المعترف بها رسميا، وذلك باستخدام القوة إذا لزم الأمر. وستتخذ البعثة موقفا أكثر صرامة، مثلما فعلت في ٢٩ شباط/فبراير، عندما اقتضت الضرورة قتل أحد أفراد الميليشيا.

وقدم وكيل الأمين العام معلومات أيضا عن الحالة في كاتانغا عقب حدوث مذبحة وأعمال وحشية واسعة النطاق في شمال المقاطعة خلال مواجهات بين فصليتين متنافستين من الماي ماي. وتطرق أيضا إلى الحالة في بوكافو، حيث اكتُشف مخبأ للأسلحة. وذكر أن الدعاية المتطرفة المناوئة للبعثة تخرض السكان على الاعتداء على أفرادها، وذلك من دواعي القلق الشديد.

وعقّب أعضاء المجلس على هذه الإحاطة في بيان للصحافة (انظر للضميمة)، أدانوا فيه العنف وشجعوا السلطات الانتقالية الكونغولية على الاضطلاع بمسؤولياتها بالكامل في الجزء الشرقي من البلد وحثوا جميع دول المنطقة على القيام بدور بناء.

وفي ١٢ آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، الذي أنشأ بموجبه لجنة تابعة لمجلس الأمن وفريق خبراء معنيا بتنفيذ حظر الأسلحة المفروض بموجب الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وخلال المشاورات التي أجريت في ٣١ آذار/مارس، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام، الذي عرض التقرير المرحلي الخامس عشر عن تنفيذ القرار ١٤١٧ (٢٠٠٢)، وقدم مزيدا من التفاصيل عن تطورات الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة الأحداث التي وقعت يوم ٢٨ آذار/مارس في كينشاسا.

وذكر وكيل الأمين العام إلى أنه منذ نشر ذلك التقرير، أحرز تقدم في عدة جوانب:

- العملية الانتقالية: بسط سلطة الدولة (توزيع وظائف حكام المقاطعات ونواب حكام المقاطعات)، وتنفيذ الخطة التشريعية.

- إصلاح قطاع الأمن (قيام بلجيكا بتدريب كتيبتين، وتعيين منسق ونائب منسق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج).
- الحالة الأمنية : في ٣٠ آذار/مارس، قرر مجلس الوزراء إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات للتحقيق في حوادث إطلاق النار التي وقعت في كينشاسا يوم ٢٨ آذار/مارس.
- اتخاذ البعثة لمجموعة من الإجراءات بهدف تعزيز سياسي "إيتوري المحردة من السلاح" و "منطقة بوكافو الخالية من الأسلحة".
- استفادة ٤٢٠ ١٠ مقاتلا من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن حتى ٢٩ آذار/مارس.
- العلاقات الإقليمية: تبنى عقد الاجتماع الثاني للجنة الأمنية الثنائية المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، بتيسير من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ورغم التقدم الملحوظ، لا يزال الوضع هشاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يرجع بصفة خاصة إلى التوترات المسببة للانقسام في الحكومة الانتقالية. وشدد وكيل الأمين العام على أن الأشهر القليلة المقبلة قد تكون حاسمة بالنسبة للعملية الانتقالية.
- وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء ركود عملية السلام وتدهور الحالة الإنسانية، وأدانوا بشدة الهجمات الأخيرة التي تعرض لها أفراد البعثة. ودعا أعضاء المجلس إلى التعجيل بتنفيذ الاتفاق العام الشامل للجميع، وإصلاح قطاع الأمن، وتطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة، والإسراع ببدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واستمرار دعم المجتمع الدولي. ونادوا الأعضاء بعقد مؤتمر دولي في السنة الحالية بشأن منطقة البحيرات الكبرى.
- واعتمد في ختام الجلسة بيان ليصدر للصحافة (انظر التذييل).

سيراليون

- في ٢٦ آذار/مارس استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها السيد داودي ن. مواكاواغو، الممثل الخاص للأمين العام في سيراليون، الذي أفاد بأن عملية السلام يجري تدعيمها وأن تقدما لا يستهان به يجري إحرازه في ميادين عديدة. إلا أن التحديات هائلة. وسيراليون بلد فقير جدا به إمكانات ضخمة (خاصة في قطاعات التعدين، والزراعة، ومصائد الأسماك، والسياحة).
- وقد اكتملت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (التي شملت مقاتلين سابقين يربو عددهم على ٧٠ ٠٠٠ مقاتل)، إلا أنه لا تزال هناك شواغل متعلقة بقدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل كافية للمقاتلين السابقين والشباب الذين يعانون البطالة. وقد نجحت سيراليون في إعادة إدماج جميع المشردين داخليا. وفي ٢٨ شباط/فبراير اختتم تسجيل الناخبين لانتخابات أجهزة الحكم المحلي بدعم لوجستي من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.
- واتخذت الحكومة خطوات هامة لتأكيد سيطرتها على صناعة الماس، بيد أن أعمال التعدين غير المشروعة لا تزال تمثل مشكلة رئيسية.

وبالنظر إلى التحديات التي لا تزال سيراليون تواجهها، فإن المعايير الأمنية الرئيسية لن يتم الوفاء بها عند انتهاء ولاية البعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وينصب القلق بصفة رئيسية على عدم قدرة الشرطة السيراليونية على بلوغ قوامها الكامل قبل منتصف عام ٢٠٠٥ وضعف قدرات القوات المسلحة، بالنظر إلى الحالة الأمنية الهشة في البلد وعدم استقراره.

وبالتالي، حثت الأمانة العامة المجلس على النظر في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الاحتفاظ بوجود للأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون لفترة عام، لتمكين الحكومة من الاستعداد لتولي مسؤولياتها الأمنية حينما يحين وقت قيامها بذلك.

وأعرب أعضاء المجلس عن التأييد عموماً للنهج الذي اقترحتته الأمانة وقرروا، بموجب القرار ١٥٣٧ (٢٠٠٤)، المتخذ في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة ستة أشهر والاحتفاظ بوجود للأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون إلى ما بعد بداية عام ٢٠٠٥.

غرب أفريقيا (المسائل العابرة للحدود)

عقد مجلس الأمن جلسة عامة في ٢٥ آذار/مارس بشأن المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا، تحت رئاسة السيد بيير - أندريه ولترز، الوزير الفرنسي للتعاون وشؤون البلدان الناطقة بالفرنسية، بحضور الأمين العام والسيد نانا أكوفو - أدو، وزير خارجية غانا. واستمع المجلس إلى بيانات أدلى بها كل من السيد محمد بن تشامباس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسيد جان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، والسيد زيفرين دياريه، المدير المشارك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلاً عن أعضاء في المجلس، وأدلى كل من ممثلي أيرلندا، باسم الاتحاد الأوروبي، واليابان ببيان، بوصف بلديهما من البلدان المانحة.

وأيد أعضاء المجلس توصيات الأمين العام، خاصة فيما يتعلق بالمسائل المحددة، وتعزيز التنسيق فيما بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة، والدعوة إلى التنسيق الوثيق لأعمال الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية، والاهتمام الذي سيوجه إلى تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأقر الأعضاء بأهمية النواحي الإنمائية في منع الصراعات وتسويتها، بالنظر إلى أن غالبية بلدان المنطقة تنتمي إلى مجموعة أقل البلدان نمواً.

وثلى بيان رئاسي (S/PRST/2004/7) عند نهاية الجلسة أوجز فيه عدد من التوجهات العملية لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة ودور الجهات الفاعلة المحلية والدولية في منطقة غرب أفريقيا. وحدد البيان مجموعة من الإجراءات يتعين على منظومة الأمم المتحدة اتخاذها (تنسيق أنشطة عمليات حفظ السلام في المنطقة، وتقاسم الموارد، والتنسيق الأفضل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومواءمة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإمكانية القيام بعمليات عسكرية عبر الحدود)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (تنفيذ الوقف الاختياري لعام ١٩٩٨ المتعلق بالأسلحة الخفيفة، وإنشاء سجل إقليمي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة)، والشركاء الآخرين (دعوة البلدان المانحة إلى تقديم الدعم).

آسيا

أفغانستان

في ٢٤ آذار/مارس، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة عامة قدمها السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بشأن التطورات التي حدثت مؤخرا في أفغانستان وتقرير الأمين العام الذي يوصي بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة ١٢ شهرا.

وأعطى الأمين العام المساعد تفاصيل عن التصديق على الدستور ساعدت على توضيح أنواع الانتخابات التي ستعقد في نهاية المطاف، في آن واحد إن أمكن. وسيتم اتخاذ قرار في المستقبل القريب جدا بشأن توقيت الانتخابات.

وقد اكتملت في الوقت المحدد المرحلة الأولى من مشروع تسجيل الناخبين (١,٥٦ مليون ناخب من حملة ١,٩ مليون من الناخبين المؤهلين للتصويت في المدن الرئيسية الثمان).

وما زالت مسألة الأمن هي المسألة الأساسية لكفالة نجاح العملية. وقد رحبت الأمانة العامة بنشر أعداد إضافية من أفرقة تعميم الأقاليم، إلا أن القتال الشرس الذي اندلع في حيرات في ٢١ آذار/مارس دل على أن الحالة لم تستقر بعد. ويتعين تدريب المزيد من ضباط الشرطة (هناك ٣٣٩ ٤ ضابطا في الوقت الحاضر).

ولا تزال حالة اقتصاد البلد معقدة نتيجة لإنتاج المخدرات بصورة غير مشروعة، وهو ما تجري مكافحته إلا أنه لا يزال يمثل تحديا رئيسيا.

وخلال مشاورات مغلقة، اطلع أعضاء المجلس على الشواغل المبداءة في تقرير الأمين العام وأعربوا عن الأمل في أن يمثل مؤتمر برلين المقبل فرصة للبحث المتعمق في الصعوبات التي تعين على أفغانستان أن تواجهها. ووافق الأعضاء على تجديد ولاية البعثة بموجب القرار ١٥٣٦ (٢٠٠٤) الذي اتخذ يوم ٢٦ آذار/مارس.

العراق

في ٢ آذار/مارس، اتفق أعضاء المجلس على أن يدينوا بأشد لهجة ممكنة، الهجمات الإرهابية في العراق (في بغداد وكربلاء) في بيان يصدر للصحافة (انظر التذييل).

وخلال الجلسة الرسمية المعقودة يوم ٢٤ آذار/مارس، أذن لرئيس المجلس بالإدلاء ببيان رئاسي (S/ P RST/2004/6) يؤيد فيه قرار الأمين العام بإيفاد مستشاره الخاص وفريقه إلى العراق، وذلك من أجل تقديم المساعدة للشعب العراقي في تشكيل حكومة عراقية مؤقتة تُنقل إليها السيادة يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وكذلك في التحضير للانتخابات المباشرة المقرر إجراؤها قبل نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أمفوك)

استمع أعضاء المجلس، في ٥ آذار/مارس، إلى إحاطة قدمها السيد دميتريوس بيريكوس، الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أمفوك)، الذي عرض التقرير الفصلي السادس عشر عن أنشطة اللجنة، عقب اجتماع هيئة المفوضين في ٢٤ شباط/فبراير.

وذكر الرئيس التنفيذي بالنيابة الاستنتاجات الرئيسية الواردة في التذييلات الثلاثة، والتي أظهرت أنه لم تكن هناك أسلحة قدمها العراق أو وجدها مفتشو الأمم المتحدة ودُمرت بعد عام ١٩٩٤ باستثناء بقايا الأسلحة التي خلفتها عملية التدمير التي قام بها العراق من طرف واحد وما دمرته لجنة أمفوك في أوائل عام ٢٠٠٣. ورشما يصدر مجلس الأمن قرارا بشأن ولاية لجنة أمفوك في المستقبل، حسبما هو متوخى في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، واصلت اللجنة عملها، استعدادا لاستئناف أنشطتها في العراق، أو لأي أنشطة محددة أخرى قد يرغب المجلس في أن تنفذها.

وقد تركز العمل بصفة رئيسية على مجالين، هما إعداد "خلاصة وافية" عن طبيعة ونطاق أسلحة الدمار الشامل العراقية المحظورة وبرامجها ذات الصلة بها، وإجراء تعديلات على خطة الرصد والتحقق المستمرين.

وكانت لجنة أمفوك تأمل في أن يوفر العمل، عند اكتماله، معلومات مفيدة بشأن طبيعة ونطاق برامج الأسلحة العراقية والمساعدة في تبييد أي حالات عدم يقين قد تبقى بعد التأكد من نزع سلاح العراق. وقد أعرب الرئيس التنفيذي بالنيابة عن اعتزاه بإنشاء فريق دولي من الخبراء التقنيين للمساعدة في ذلك الصدد.

وتتضمن اللجنة الآن ٢٤ خبيرا من ١٤ جنسية. ويلزم أن يُعيّن بها بعض الموظفين في مجالات مختارة. واللجنة على استعداد لاستئناف عملها في العراق عند عودة الأمم المتحدة إلى البلد وأيضا لتوفير الخبرة الفنية في أي مجال يحدده المجلس. ومن المستصوب مناقشة هذه المسألة في وقت مبكر.

وفي هذا الصدد، شدد بعض أعضاء المجلس على أنه لا يزال من السابق لأوانه الشروع في مناقشة بشأن مراجعة ولاية اللجنة.

وعلى العكس من ذلك، رأى أعضاء آخرون أنه ينبغي مناقشة هذه المسألة عاجلا وليس آجلا. وأعرب عدد من الأعضاء عن الأمل في صون الخبرة الفنية للجنة أمفوك واستخدامها في دعم الجهود الدولية في مجال عدم الانتشار. وأعرب أعضاء آخرون عن الرأي بأنه، في ضوء الظروف المتغيرة، فإن من الملائم إنهاء ولاية اللجنة.

الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٨ آذار/مارس، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة عامة قدمها السيد دانيلو تورك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

وسلط السيد تورك الضوء على ازدياد العنف والمعاناة: إذ أزهقت أرواح ١٠١ شخص - منهم ٨٠ فلسطينيا و ٢١ إسرائيليا. إلا أنه ما زالت هناك فرصة ضئيلة لاستئناف عملية السلام.

وعقب التفجيرات الانتحارية التي وقعت مؤخرا، ألقى الاجتماع المقرر عقده بين رئيسي الوزراء الإسرائيلي والفلسطيني. وحث السيد تورك الرجلين على الاجتماع والبدء في العمل معا لتنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية. وأشار إلى أن قرار الرئيس شارون المعلن الذي يجد الترحيب والمتعلق بسحب الوجود الإسرائيلي من قطاع غزة يمكن أن يكون مساهمة في السعي لإحلال السلام، إذا نُفذ في إطار خريطة الطريق، وبالتشاور مع السلطة الفلسطينية، وإذا كان الانسحاب كاملا ومائتيا.

ولا تزال الحالة الإنسانية حرجة وقد يتعين قريبا على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) أن تقلص أنشطتها بشدة بسبب الانخفاض الحاد في موارد تمويلها الطارئ (حتى الآن لم تُعلن سوى تبرعات قيمتها ٤٥ مليون دولار من المبلغ المطلوب لعام ٢٠٠٤ الذي قدره ١٩٣ مليون دولار).

وفي جنوب لبنان، ما زالت الحالة تبعث على القلق نتيجة للأجهزة المتفجرة التي زرعتها حزب الله بمحاذاة الخط الأزرق والانتهاكات الجوية الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني.

وأعرب أعضاء المجلس، الذين اجتمعوا في مشاورات خاصة، عن التأييد عموما لآراء الأمانة العامة. وأعرب معظمهم عن الأسف لاستمرار العنف وذكروا بضرورة تحقيق سلام شامل، وذلك باستئناف الحوار السياسي وتنفيذ خريطة الطريق.

وفي ٢٢ آذار/مارس، تبادل أعضاء المجلس الآراء عقب اغتيال الشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحركة حماس، وقرروا مواصلة مناقشتهم على مستوى الخبراء.

وعقب مشاورات خاصة أجريت صباح ٢٣ آذار/مارس، قرر الأعضاء عقد مناقشة عامة عصر ذلك اليوم شاركت فيها عدة وفود. ولم يتسن اعتماد مشروع القرار الذي قدمته لاحقا الجزائر وليبيا نظرا لاستخدام أحد الأعضاء الدائمين لحق النقض.

الأمريكتان

هايتي

وفي ٥ آذار/مارس، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بشأن الحالة الإنسانية في هايتي.

وقد ذكر أنه عندما وقعت الأحداث الأخيرة كانت الحالة الإنسانية في هايتي من الترددي بما يستوجب تحركا عاجلا. حيث رقت أحوال معيشة السكان إلى حد كبير (٤٢ في المائة يعيشون دون خط الفقر).

وقال إن قطاعات الخدمات الصحية والأمن الغذائي والتعليم من أكثر القطاعات تضررا بالأزمة الحالية. وأضاف أن ما مجموعه ١ ٤٠٠ شخص حاولوا اللجوء إلى البلدان المجاورة. ولم يتسن لوكالات المساعدة الإنسانية الوصول إلى الأشخاص المستفيدين من خدماتها لمدة أسابيع عدة. ولم يبق في بورت - أو - برانس سوى ٤٥ فردا من أفراد الإغاثة الإنسانية. وعين المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منسقا للشؤون الإنسانية في هايتي. وقد استأنف برنامج الأغذية العالمي عمليات توزيع الأغذية في العاصمة، وأرسلت اليونيسيف ٣٠ طنا من المعدات الطبية والصحية. وعمل الصليب الأحمر مع منظمات غير حكومية بنشاط على إعادة تشغيل النظام الطبي والمستشفيات. وكان المنسق يصدد فتح ممرات إنسانية و ٥ مراكز إقليمية.

وأخيراً، كان سيوجه في الأسبوع التالي نداء بالتبرع إلى المانحين الرئيسيين لتغطية أكثر الاحتياجات إلحاحاً.

وعلى إثر تلك الجلسة، شكر أعضاء المجلس وكيل الأمين العام على المعلومات المفصلة التي قدمها واعتمدوا بياناً لإصداره للصحافة (انظر التذييل).

واستمع أعضاء المجلس في ٢٣ آذار/مارس إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بشأن الحالة في هايتي، عقب اتخاذ القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤).

وقد ذكر أن القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات انتشرت في العاصمة وفي جهات أخرى من البلاد للمساهمة في ضمان بيئة آمنة ومستقرة. وأتاح انتشار ٢٨٠٠ فرد من الولايات المتحدة الأمريكية وشيلي وفرنسا وكندا إحراز تقدم كبير صوب تحقيق استقرار حالة اتسمت بالهياكل الأساسية العامة، وبأعمال النهب، وبانتشار العنف. وقد استعادت بورت - أو - برانس هدوءها، غير أن ما زالت هناك حاجة ماسة إلى استتباب الأمن في البلدات الأخرى.

وواصلت الأمانة العامة إجراء مشاورات وثيقة مع القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات من أجل تيسير الانتقال نحو عملية للأمم المتحدة. وأعطى الأمين العام المساعد معلومات عن التطورات السياسية المستجدة، وعن تنصيب حكومة جديدة مؤقتة، وعن حالة حقوق الإنسان التي كانت لا تزال مصدر قلق بالغ، وعن الحالة الإنسانية عقب فتح ممر آمن من بورت - أو - برانس إلى كاب هايتيان واستئناف وكالات الأمم المتحدة لأنشطتها.

واضطلع السيد حسين ميديلي بمهمة تقييم متعددة الاختصاصات تحت إشراف المستشار الخاص للأمين العام السيد جون ريجينالد دوماس الذي سيقدم قريباً تقريراً عنها إلى المجلس.

وأحاط أعضاء المجلس علماً بالإحاطة التي قدمها وفد الولايات المتحدة باسم البلدان المشاركة في القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات. ورحبوا بقرار الجماعة الكاريبية المشاركة في قوة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار المزمع إنشاؤها، وأكدوا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعيى جهوده من أجل تهيئة الظروف اللازمة لإعادة إحلال بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية وإنسانية آمنة في هايتي على المدى البعيد.

وعقد أعضاء المجلس في ٣٠ آذار/مارس مشاورات مع المستشار الخاص للأمين العام الذي كان قد عاد إلى نيويورك بعد أن زار هايتي، وزار بلدان المنطقة، وشارك في مؤتمر قمة الجماعة الكاريبية الذي عقد في سانت كيتس. وأشار إلى أنه ستجرى موافاة المجلس بمزيد من المعلومات عند إنجاز التقرير المفصل لفريق التقييم.

وقال إن الأمن هو أهم مسألة في الوقت الراهن. فقد عادت الحالة في بورت - أو - برانس إلى مجراها الطبيعي نسبياً. غير أنه ما زالت هناك صعوبات خارج العاصمة ولا سيما في شمال البلاد حيث تواصل بعض الجماعات المسلحة نشاطها. ومنذ انتشار القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، صارت الحالة الأمنية عموماً أحسن مما كانت عليه قبل شهر.

اتبع فتح ديمقراطي من أجل اختيار حكومة تتألف أساساً من التقنوقراطيين. إلا أن الحالة الاقتصادية تبعث على الانشغال نظراً لغياب الخدمات الحكومية في قطاعات عديدة على نحو مثير للقلق والهيار خدمات الصحة العامة.

وأكد المستشار الخاص أن التحدي الأساسي يكمن في إعادة إنشاء مؤسسات في هايتي عوضا عن تلك التي لم تعد قائمة. وقال إنه قد التقى ممثلي بلدان الجماعة الكاريبية، ويعتزم زيارة واشنطن للالتقاء بممثلي منظمة الدول الأمريكية. وأشار المستشار الخاص في الختام أنه يتعين، بعد التدخلات التي قام بها المجتمع الدولي في هايتي لمدة ١٠ سنوات، تغيير أسلوب معالجة المشكلة واستخلاص العبر من الماضي.

وتتراوح حاليا الاحتياجات الملحة في هايتي بين خدمات جمع القمامة وإصلاح شبكاتي المياه والكهرباء، وقطاعي الصحة والتعليم، وبطبيعة الحال توظيف رجال الشرطة (عدد العاملين منهم ٢٠٠٠ فقط). ويمكن لاحقا إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة وإرساء العملية الانتخابية.

وركز أعضاء المجلس على مسألة تجريد الجماعات المسلحة من السلاح، وضرورة تحقيق المصالحة الوطنية وتنظيم انتخابات في توقيت معقول. واتفقوا على أن أكثر الاحتياجات إلحاحا هي تحقيق الاستقرار في البلاد وتمهئة الظروف اللازمة لإقرار الأمن.

أوروبا

البوسنة والمهرسك

استمع أعضاء المجلس في ٣ آذار/مارس إلى إحاطة قدمها اللورد باداي أشداون، الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام، بشأن الحالة في البوسنة والمهرسك.

وأكد التقدم الذي أحرزته البوسنة والمهرسك فيما يتعلق بإصلاح نظام الضرائب غير المباشرة والجمارك، وإرساء قيادة موحدة للقوات المسلحة على مستوى الدولة، وإنشاء وكالة وطنية للمخابرات والأمن، وتنفيذ النظام الموحد الجديد لمدينة موستار.

غير أنه لا زال يتعين استكمال بعض الإصلاحات من قبيل: إنشاء مجلس عال لهيئة القضاء على صعيد الدولة، وإنشاء وكالة وطنية للإعلام والوقاية، وإنشاء قدرات وطنية لمحاكمة مجرمي الحرب، وإتمام أشغال لجنة سريريبيتشا، وتنفيذ عملية إحازة أفراد الشرطة التي تتولى الأمم المتحدة إدارتها.

وأكد الممثل السامي أيضا مدى الصعوبات الاقتصادية، وأعلن إطلاق المرحلة الثانية من "مبادرة بلدوزر" التي من المفروض أن تمكن الاقتصاد البوسني من بلوغ مرحلة النمو وإيجاد فرص عمل.

ورحب أعضاء المجلس في كلماتهم بتحسين الحالة في البلاد. وعبروا عن تأييدهم لعمل الممثل السامي.

ودعوا حكومة البوسنة إلى مواصلة جهودها، ولا سيما فيما يتصل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن والتزاماتها الدولية المتعلقة بإلغاء شهادات أفراد الشرطة، وإلقاء القبض على مجرمي الحرب، والتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البوسنة والمهرسك، والانقسامات العرقية التي ما زالت قائمة، والتوترات السياسية الداخلية في صفوف الأغلبية الحالية.

وأكد بعض أعضاء المجلس أهمية انضمام البوسنة والهرسك في المستقبل للمؤسسات الأوروبية - الأطلسية (مؤسسة من أجل السلام التابعة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي، واتفاق الشراكة والاستقرار مع الاتحاد الأوروبي).

كوسوفو (صربيا والجبل الأسود)

اجتمع مجلس الأمن في ١٨ آذار/مارس في جلسة عامة طارئة حضرها الأمين العام، ونائب المستشار الألماني ووزير خارجية ألمانيا جوشكا فيشر، ووزير خارجية صربيا والجبل الأسود غوران سفيلانوفيتش، وذلك للتصدي للتهور المفاجئ الذي طرأ في ١٧ آذار/مارس على الحالة في كوسوفو.

وشجب أعضاء المجلس بشدة اندلاع أعمال العنف على نطاق واسع لدوافع عرقية، وأكدوا ضرورة إعادة الأمن ومحكمة مرتكبي أعمال العنف العرقي.

وشجعوا المجتمع الدولي على مواصلة جهوده الرامية إلى إعادة الهدوء إلى الإقليم.

وأكدوا من جديد دعمهم للممثل الخاص للأمين العام، ولبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وللقوة الأمنية الدولية في كوسوفو. ودعوا إلى تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) حتى يتم تحقيق التقدم في بناء كوسوفو ديمقراطي ومتعدد الأعراق.

وحنوا جميع الطوائف في كوسوفو على الاعتدال وشددوا على ضرورة استئناف الحوار بأسرع ما يمكن.

وتلبي بيان رئاسي (S/PRST/2004/5) في نهاية الجلسة.

كما أصدر أعضاء المجلس بيانا للصحافة في ٢٦ آذار/مارس، يندد بقتل شرطيين (انظر التذييل).

قضايا مواضيعية

عقب الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها مدريد في ١١ آذار/مارس، اعتمد المجلس في نفس اليوم القرار ١٥٣٠ (٢٠٠٤).

لجنة مكافحة الإرهاب

عقد مجلس الأمن في ٤ آذار/مارس مناقشة عامة بشأن لجنة مكافحة الإرهاب. وافتتح السفير آرياس، الممثل الدائم لإسبانيا ورئيس اللجنة، المناقشة بإحاطة المجلس علما بالقضايا الرئيسية: أولا، أعمال اللجنة خلال أشهر تشرين الأول/أكتوبر، وتشرين الثاني/نوفمبر، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛ ثانيا، الخطوط الرئيسية لبرنامج عملها العاشر؛ ثالثا، الجوانب الرئيسية من تقرير اللجنة عن عملية تنشيطها الذي اعتمد في ١٩ شباط/فبراير.

- خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٣، أكملت اللجنة استعراض تقارير الدول الأعضاء عن تنفيذها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، فاعتمدت ٤٤ تقريرا وأعدت النظر في ٣٧ منها. وواصلت توسيع نطاق اتصالاتها وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. وتوجه رئيسها إلى أوروبا حيث زار ٤ عواصم والتقى بممثلي ٨ منظمات.

- وستواصل اللجنة دراسة تقارير الدول الأعضاء عن تنفيذها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتقديم العون التقني للدول عند الحاجة. وستقوم كذلك باستعراض استنتاجات الاجتماع الذي عقد في فيينا في ١٢ آذار/مارس واستضافته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

- وتم في ١٩ شباط/فبراير تعميم تقرير اللجنة عن تنشيطها باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن. ويكمن الغرض من عملية التنشيط في تزويد اللجنة بالوسائل الكفيلة بجعلها أقدر على النهوض بالأعمال التنفيذية وسياقة إلى العمل بقدر أكبر وأكثر حضوراً، من أجل تعزيز مكافحة الإرهاب بتزويدها وسائل إضافية لتنفيذ ولايتها المتمثلة في رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وستحتفظ اللجنة على إثر تنشيطها بمكلفتها الحالي المتمثل في الهيئة العامة (أعضاء مجلس الأمن)، والمكتب. وستنشأ إدارة تنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب يعهد إليها بإعادة تنظيم الموظفين الخبراء الحاليين والأمان. وسيتمتع اعتماد قرار من أجل تنفيذ عملية التنشيط هذه على الوجه الأكمل.

وعقب الكلمات التي ألقاها أعضاء المجلس، شارك ٢١ وفداً في المناقشة التي تناولت أساساً مسألة التنشيط التي اعتبرت بوجه عام ضرورة لتعزيز فعالية اللجنة. وتطرق المشاركون إلى مواضيع منها، ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي محاربة الإرهاب، ولا سيما موارد تمويله وجذوره مثل الفقر والصراعات المسلحة، وضرورة أن يراعي في ذلك احترام حقوق الإنسان.

وفي ٢٦ آذار/مارس، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤) المتعلق بتنشيط اللجنة، وفي ٣٠ آذار/مارس أدلى الرئيس ببيان بشأن مواصلة العمل، لمدة ستة أشهر أخرى، بالترتيبات الحالية لمكتب اللجنة (S / PRST/2004/8).

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورواندا

اعتمد مجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) بشأن المحكمةتين الجنائيتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، الذي كرر فيه من جديد دعوته لدول المنطقة لإبداء تعاونها، وأعاد تأكيد استراتيجية الإنجاز المبينة في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، وأرسى الممارسة المتمثلة في إجراء حوار دوري نصف سنوي بين المجلس ورئيسي المحكمةتين ومدعيها العامين بشأن التقدم المحرز في اتجاه تحقيق استراتيجيات الإنجاز.

بيانات أدلى بها رئيس مجلس الأمن للصحافة في آذار/مارس ٢٠٠٤

بوروندي (٢٢ آذار/مارس)

استمع أعضاء مجلس الأمن صباح اليوم إلى إحاطة قَدَمها السيد سدري، رئيس البعثة التي أوفدها مؤخرا الأمين العام إلى بوروندي لتقييم التطورات الأخيرة في حالة هذا البلد.

واغتتم أعضاء المجلس هذه المناسبة ليؤكدوا مجددا تأييدهم الكامل لعملية السلام الجارية في إطار اتفاق أروشا المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ وللسلطات الانتقالية كذلك.

وأعربوا من جديد عن قلقهم إزاء استمرار المواجهات وحشوا سائر الأطراف على ضبط النفس. وحضوا فصائل قوات التحرير الوطنية الذي يترعّمه السيد رواسا (حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية) والحكومة على إكمال المحادثات بهدف التوصل في أقرب وقت ممكن إلى وقف كامل للقتال ومشاركة حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية في المؤسسات الانتقالية.

وشجّعوا السلطات الانتقالية على أن تبادر دون إبطاء إلى اعتماد القوانين والأنظمة اللازمة لتنظيم العمليات الانتخابية في حدود الفترة الزمنية المقررة في اتفاق أروشا.

وأحاط أعضاء المجلس علما بالتقدم المحرز في إعداد برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ودعوا الأطراف إلى الالتزام به التزاما صارما دون إبطاء. وأهابوا بالمؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة دعم البرنامج المذكور.

ونوّه أعضاء مجلس الأمن بالجهود التي بذلتها دول المبادرة الإقليمية وعملية التيسير، ولا سيما جنوب أفريقيا، وكذلك الاتحاد الأفريقي، في خدمة السلام في بوروندي. كما أشادوا بالمثل بجهود البعثة الأفريقية في بوروندي وبالوحدات التابعة لجنوب أفريقيا وإثيوبيا وموزامبيق التي تتألف منها.

وأحاط أعضاء المجلس علما بالتوصيات الواردة في التقرير الأول للأمين العام التي دعت إلى قيام الأمم المتحدة بعملية لحفظ السلام في بوروندي. ودون المساس بأي إجراء آخر قد يود المجلس اتخاذه بشأن هذه التوصيات، دعوا الاتحاد الأفريقي إلى النظر في تمديد ولاية البعثة الأفريقية في بوروندي التي ستنتهي في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ودعوا المجتمع الدولي إلى أن يزوّد تلك البعثة بالدعم المالي والمادي واللوجستي الذي قد تحتاجه إبان ذلك.

جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢ و ٣١ آذار/مارس)

٢ آذار/مارس

استمع أعضاء مجلس الأمن هذا الصباح إلى إحاطة قَدَمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن التطورات الأخيرة للحالة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأكد أعضاء مجلس الأمن مجدداً تأييدهم الكامل لجهود حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وكذلك جهود الممثل الخاص للأمين العام وموظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونوّهوا بخاصة بدور البعثة في المساعدة على إزالة التوترات التي شهدتها مؤخرًا بوكافو وعلى التصدي للعنف في إيتوري ودعوا جميع الأطراف إلى العمل بيدا واحدة من أجل مصلحة العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأحاط أعضاء المجلس علماً مع القلق بأعمال العنف والقتل التي ارتكبتها بعض الجماعات المسلحة في المنطقة، ولا سيما ما ارتكب منها مؤخرًا ضد السكان والبعثة. وأدانوا تلك الفظائع بأشد عبارة، وشجعوا البعثة، المزودة بولاية قوية، بأن تقرر في أذهان الجماعات المسلحة أنها لن تبدي بعد تسامحاً إزاء تلك الأعمال.

ودعا أعضاء المجلس السلطات الكونغولية الانتقالية إلى النهوض بكامل مسؤولياتها في شرقي البلد، وبالأخص، بذل كل جهد ممكن حتى لا يظل المسؤولون عن أعمال القتل بمنأى من العقاب. وأكدوا أهمية تعيين حكام للمنطقة باعتبارها مهمة يتعين تنفيذها دون إبطاء في إطار من الشفافية والتنسيق.

وشجع أعضاء المجلس جميع بلدان المنطقة على المضي بسرعة على درب تطبيع علاقاتها، ودعوا دول المنطقة إلى النهوض بدور بناء، ولا سيما بأن تكفل، في إطار من التنسيق مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والبعثة، منع الجماعات المسلحة العاملة في إيتوري وفي كينغو الشمالية والجنوبية من تلقي الدعم من داخل إقليمها.

٣٩ آذار/مارس

استمع أعضاء مجلس الأمن هذا الصباح إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن منطلق وعيهم بالصعوبات الواجب التغلب عليها من أجل إكمال عملية السلام والمصالحة الوطنية، ولا سيما الانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠٠٥، أكدوا مجدداً تأييدهم التام لجهود حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية كما أكدوا دعمهم للممثل الخاص للأمين العام وموظفي البعثة، ولا سيما في ضوء مصرع أحد حفظة السلام في بوكافو في ٢٩ آذار/مارس.

وأحاط أعضاء المجلس علماً بالأحداث الخطيرة التي وقعت في ٢٨ من شهر آذار/مارس الأخير في كينشاسا ودعوا جميع الأطراف إلى ضمان عدم الإضرار بالعملية الانتقالية. وأعربوا عن أملهم في إلقاء الضوء كاملاً على هذا الحدث الخطير في إطار من السرعة والشفافية. ولاحظوا مع التقدير الترابط الذي أبداه رئيس الجمهورية ونوابه الأربعة وسرعة رد حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

ودعا أعضاء المجلس المسؤولين السياسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بذل كل جهد ممكن من أجل مواصلة التنفيذ الكامل للاتفاق العام الشامل للجميع المتعلق بالمرحلة الانتقالية. ودعوهم بخاصة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة دمجهم وإلى إصلاح قطاع الأمن وإلى إرساء سلطة الدولة من جديد بصورة كاملة وتنظيم الانتخابات تنظيمًا ناجحًا.

وأشاروا إلى الأهمية التي يعلّقها مجلس الأمن على احترام وحدة وسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى أنهم يولون عناية خاصة لمسألة تواصل أحداث العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، خاصة في شرقي البلد. وأدانوا بشدة الأحداث الراهنة وذكروا الأطراف بأن الجناة لن يفلتوا من العقاب.

وأكد أعضاء مجلس الأمن أهمية مواصلة بذل كل جهد بهدف الإسراع بعقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة أفريقيا الوسطى والبحيرات العظمى. وشجعوا جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها، خاصة البلدان الواقعة إلى الشرق منها، على مواصلة تحسين العلاقات الثنائية وتوثيق التعاون فيما بينها.

وفضلاً عن هذا، حث الأعضاء جميع الأطراف ودول المنطقة على احترام الحظر المفروض على توريد السلاح وإلى الامتناع عن تقديم أي ضرب من المساندة إلى الميليشيات المسلحة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

العراق (٢ آذار/مارس)

يدين أعضاء مجلس الأمن بأشد لهجة ممكنة الأعمال الإرهابية الوحشية التي ارتكبت في بغداد وكربلاء والتي أسفرت عن سقوط أكثر من مائة قتيل ومئات من الجرحى بدون أدنى هدف سوى تأجيج التوترات بين الطوائف الدينية في العراق صبيحة الاحتفال بيوم عاشوراء.

ويعرب أعضاء المجلس عن عميق الأسى على جميع الضحايا الذين سقطوا في المحجرات وعن تعاطفهم مع ذويهم ويتقدمون بالعزاء إلى أسرهم.

وأكد أعضاء المجلس مجدداً تأييدهم الكامل لجهود الشعب العراقي في إعمار بلده والمضي قدماً على درب العملية الانتقالية السياسية.

كوت ديفوار (٢٦ آذار/مارس)

أعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم البالغ لزاء الأحداث التي وقعت في كوت ديفوار، ولا سيما ما جرى منها مؤخراً في أبيدجان، في ٢٥ آذار/مارس.

وأكدوا أن المجلس أيد اتفاق ليناس - ماركوسي السياسي الذي يمثل المخرج الوحيد لكوت ديفوار من الأزمة.

وأشار أعضاء المجلس إلى التزامه بدعم عملية التسوية السلمية في كوت ديفوار الذي يشهد عليه قراره بنشر قوة لحفظ السلام ذات ولاية واضحة قوية.

وأكد أعضاء المجلس أن على جميع الأطراف الإيفوارية أن تتعهد بالتزامات واحدة، إذ لا يمكن تحقيق أي تقدم صوب تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي ما لم تبد جميع القوى الفاعلة الإيفوارية نفسها عزمها على تنفيذه والتزاماً بذلك. فالأمر في ضمان التطبيق الكامل لاتفاق ليناس - ماركوسي دون شروط وفقاً لما تعهدوا به في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ مرجعه لهم هم في المقام الأول.

وأكد أعضاء المجلس أن من المهم المضي قدماً دون إبطاء وبخطى متواكبة في تنفيذ جميع الالتزامات التي جرى التعهد بها بموجب هذا الاتفاق. وأكدوا بالأخص الضرورة الملحة لاعتماد النصوص الرئيسية الواردة في اتفاق ليناس - ماركوسي، والالتزام بعمليات نزع سلاح المقاتلين، وضمناً إعادة بسط سلطان الحكومة على جميع أنحاء البلد.

وأكد أعضاء المجلس أن من الميتم أن تظل جميع الأطراف الإيفوارية مشاركة بصورة كاملة في الحكومة. وحشوا سائر الأطراف الإيفوارية على العمل في خدمة كوت ديفوار ومواطنيها متحلية في ذلك بروح المسؤولية ووسط النفس. وشدّد أعضاء المجلس على أن سلطات كوت ديفوار مسؤولة عن ضمان أمن جميع المواطنين الإيفواريين.

كوسوفو (٢٦ آذار/مارس)

أدان أعضاء مجلس الأمن بشدة واقعة الاغتتيال التي شهدتها كوسوفو في ٢٣ آذار/مارس وراح ضحيتها اثنان من ضباط الشرطة، منهنما ضابط شرطة غيني من بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وآخر من أفراد جهاز الشرطة في كوسوفو. ويتقدمون بعرائهم لأسرى الفقيدين وكذلك إلى الحكومة الغينية.

وأكد أعضاء المجلس مجدداً أن أي اعتداء على الوجود الدولي أو على دوائر حفظ النظام في كوسوفو إنما هو أمر لا يمكن التهاون حياله. وطلبوا إلى مؤسسات الإدارة المؤقتة في كوسوفو وسائر سكان كوسوفو التعاون مع البعثة وقوة كوسوفو من أجل تسهيل تحقيقات الشرطة سعياً إلى تقديم المسؤولين عن اغتيال ضابطي الشرطة هذين وغير ذلك من جرائم العنف إلى العدالة.

هايتي (٥ آذار/مارس)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة من السيد جان إيغلانند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية عرض فيها بالوصف للحالة الإنسانية على أرض الواقع وجهود المجتمع الدولي في التصدي لها، ولا سيما الأمم المتحدة.

وشدّد على ضرورة توفير المساعدة العاجلة في القطاعات الرئيسية (الغذاء، والصحة، والصرف الصحي) وأشار إلى حتمية إعادة استتباب الأمن بالصورة الكافية حتى يمكن توصيل المساعدات إلى مواطني هايتي المتضررين.

وطلب أعضاء مجلس الأمن مجدداً إلى جميع الأطراف السماح لموظفي الأعمال الإنسانية بحرية التنقل في أمان تام وفقاً لما ينص عليه القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤).

وأكد أعضاء المجلس أهمية النداء الذي سيوجه في الأسبوع المقبل من أجل هايتي في كل من بورت - أو - برانس والأمم المتحدة، وأهابوا بالمجتمع الدولي المسارعة إلى تلبيةه بسخاء.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن تقديرهم لجهود البلدان المساهمة بقوات وأحاطوا علماً بالمعلومات التي زودتهم بها بشأن نشر قوة مؤقتة متعددة الجنسيات في الميدان في هايتي.

كما رحّب أعضاء المجلس بمواصلة التنسيق مع المستشار الخاص المعني بهايتي والبعثة الخاصة الموفدة من منظمة الدول الأمريكية تحاشياً لأي تدهور آخر في الوضع الإنساني.

ويواصل أعضاء مجلس الأمن متابعة تطورات الحالة في هايتي عن كثب، ولا سيما على الصعيد الإنساني.